الغانم غادر جنيف وبرلمانيون كويتيون أشادوا بنتائج المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

نواب : فندنا كل الادعاءات الكاذبة .. وحققنا نصراً سياسياً كبيراً على الكيان الصهيوني

■ المرداس: الوفد البرلماني برئاسة الغانم مستمر بالدفاع عن قضايا الأمة في المحافل الدولية

■ الهاشم: تمكنا من تفنيد كل ادعاء على حدة بالأدلة والبراهين والاثباتات وبتوثيق كامل

■ عبدالله: الدبلوماسية الكويتية التي يقودها سمو أمير البلاد بدأت تنعكس على بقية مؤسسات الدولة

■ الدقباسي: دمج المقترحات العربية والإسلامية مع المقترح الكويتي تأكيد لفعالية مجلس الأمة

■ الطبطبائي: بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية حققنا انتصاراً سياسياً كبيراً بإقرار البند الطارئ

الغانم اثناء مغادرته لجنيف

ردود افعال ايجابية للمشاركة القوية من الوفد البرلماني في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

غادر رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له امس مدينة جنيف السويسرية عقب اختتام مشاركته في أعمال المؤتمر الـ ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ مارس الجاري.

وكان في وداع الغانم على أرض المطار مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الفنيم وأعضاء المندوبية.

وعلى صعيد متصل أعرب عدد من أعضاء الوفد البرلماني الكويتي المشارك في أعمال المؤتمر الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي الذي اختتم أعماله امس في جنيف عن ارتياحهم للنتائج التي خرج بها المؤتمر وعلى رأسها الانجاز العربي والإسلامي بإقرار البند الطارئ بشأن أحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس.

وعبرت النائب صفاء الهاشم عن رضاها للنتائج مشاركة الوفد برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في المؤتمر الدولي والذي بدأ من حضورها مع الرئيس الغانم للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وقالت "فندنا في اللجنة كل الادعاءات ولا أريد أن أقول عنها أكاذيب لأنه يعز عليّ أن يضع أحد أكاذيب ووقائع غير صحيحة وغير صادقة في شكاوى ضد الكويت إلى الاتحاد البرلماني الدولي".

وأضافت "تمكنا من تفنيد كل ادعاء على حدة بالأدلة والبراهين والاثباتات وبتوثيق كامل شمل الفيديو ورسائل مسجلة وواضحة من داخل المجلس وكذلك تم الاستعانة بمحاضر مجلس الأمة".

وأشارت الهاشم إلى أنها وأعضاء الوفد البرلماني حرصوا منذ البداية على الوجود في اللجان والتواصل مع باقي الوفود من مختلف بقاع العالم لإنجاح المقترح الكويتي بشأن القضية الفلسطينية وأحقيتهم بعاصمتهم القدس وفعلا نجح المقترح بالأغلبية وتم اسقاط الاقتراح المقدم من الكيان الصهيوني.

وقالت " شعرت بأن مجلس الأمة الكويتي يختلف كثيرا عن باقي البرلمانات ومكانته واضحة بين نظرائه واتضح ذلك في جلسة الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي اذ حرصت الكثير من الدول على الالتقاء بالرئيس الغانم وأعضاء الوفد وهذا شيء يرفع رأسنا في المحافل الدولية".

وفي ختام تصريحها أعربت الهاشم عن اعتزازها بالبرقية التي أرسلها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الذي أثنى فيها على أعضاء الوفد وردوده على الشكاوى المقدمة على الكويت قائلة " أحب أن أشكر سموه وأن أؤكد أن إعلاء اسم الكويت والدفاع عنها في المحافل الدولية هو واجبنا وجزء من القسم الذي أقسمنا عليه".

بدوره قال النائب د.خليل عبدالله أن الوفد الكويتي برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خاض معركة سياسية دبلوماسية شرسة مع الكيان الصهيوني الذي "اعتقد أننا دخلنا في حرب علنية معه وبفضل الله وتعاضد الوفود العربية والإسلامية تمكنا من هزيمته وإقرار مقترحنا بأحقية الفلسطينيين في عاصمتهم القدس وإدانة الانتهاكات التي يمارسونها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة".

وأضاف " نحن في المعسكر الدبلوماسي نمثل الدبلوماسية الشعبية وما قمنا به تجاه أشقائنا الفلسطينيين هو واجب قومي وشرعي وإنساني".

ولفت إلى أن الانتصار الكويتي على الكيان الصهيوني أثبت أمورا عدة في مقدمتها أن الصهاينة منبوذون على الصعيد الدولي وأن هناك العديد يرفض ما يقومون به من انتهاكات غير إنسانية إضافة إلى أن "الدبلوماسية الكويتية التي يقودها حضرة صاحب السمو أمير البلاد بدأت تنعكس على بقية مؤسسات الدولة".

وأوضح " لمسنا مكانة البرلمان الكويتي بين البرلمانات الأخرى من خلال مشاركتنا في هذا المؤتمر الدولي ومن خلال الاجتماعات التنسيقية والثنائية التي عقدناها مع عدد من الدول وحرصنا أن نحمل على عاتقنا سمعة دولتنا المعروف عنها بسياستها المتزنة والذكية والمهمة والفاعلة وما قمنا به هو واجب علينا وليس منّة".

من جانبه أكد النائب علي الدقباسي المكانة المتميزة التي يحظى بها البرلمان الكويتي على الصعيدين الإقليمي والدولي مشيرا إلى أن الوفد الكويتي ساهم في تنسيق ووحدة المواقف العربية والإسلامية ما أدى إلى وجود مجموعة جيوسياسية فاعلة ومؤثرة أثمرت في نجاح وإقرار البند الطارئ على جدول أعمال المؤتمر الدولي.

وأضاف "إن دمج المقترحات العربية والإسلامية مع المقترح الكويتي هو إشارة واضحة لمدى فعالية مشاركة البرلمان الكويتي ونجاحه بالتأثير في اتخاذ القرار السياسي فبرلماننا يحظى باحترام واسع وواضح، وإذا استمر هذا التنسيق سنتمكن من مقاومة كل من يمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة خاصة في فلسطين".

واشار الدقباسي الى الردود الكويتية على الادعاءات التي وجهت لدولة الكويت والمساس بسمعتها في المحافل الدولية "فهنا لا ينظرون إلى النائب أو اسمه وإنما إلى البلد الذي ينتمي إليه، لذلك نرى أنه يتم المناداة باسم الدولة في المؤتمرات والمحافل الدولية، ويشرفني أننا تمكنا من دحض تلك الادعاءات وكل تهمة وافتراء تمس بلدنا".

وعلى صعيد متصل أكد النائب عمر الطبطبائي أن الكويت بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية حققت انتصارا سياسيا كبيرا على الكيان الصهيوني بإقرار البند الطارئ بشكل نهائي ليتم إدراجه على جدول أعمال المؤتمر وهو الاقتراح الذي يقضي بأحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس وتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة التي يمارسها هذا الكيان المحتل.

وأشار إلى أن الشعبة البرلمانية حققت الانتصار الثاني للسنة الثانية على التوالي بإقرار البند الطارئ الثاني وهو انجاز للأمة العربية والإسلامية بعدما نجحنا بإقرار بند الانتهاكات التي تمارس ضد مسلمي الروهينغا في المؤتمر السابق.

من جهته أعرب النائب نايف المرداس عن ارتياحه لنتائج مشاركة الوفد البرلماني في المؤتمر مؤكدا أنه حقق انتصارا كويتيا جديدا بإقرار البند الطارئ للتعلق بأحقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس وإدانة الانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وشدد على أن الوفد البرلماني برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مستمر بالتصدي لقضايا الأمة في المحافل الدولي

يبين فيه أوجه الصرف

العدساني يطالب وزير الدفاع بتقديم حساب ختامي لميزانية التسلح

■ المجلس الماضي «سلق» القانون ولم يدقق في الأمور التفصيلية

■ تتحمل عواقب مجالس سابقة سواء في حساب العهد أو ميزانية التسليح

رياض العدساني

■ تقديرات الحكومة للميزانية العامة للدولة بمبلغ 20 مليار دينار غير صحيحة

طالب النائب رياض العدساني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح بتقديم حساب ختامي عن الفترات السابقة يبين فيها أوجه صرف الميزانية الاستثنائية التي اقرها المجلس الماضي لتعزيز وزارة الدفاع.

وقال العدساني في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هناك مخالفة مالية صريحة في عدم تقديم حساب ختامي مفصل عن القانون الذي أقره المجلس السابق بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطي العام 3 مليارات دينار ميزانية استثنائية لمدة عشر سنوات لتغطية حاجة وزارة الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية.

وطالب العدساني وزير المالية ووزير الدفاع وديوان المحاسبة والمراقبين الماليين بالتنسيق فيما بينهم وتقديم حساب ختامي مفصل عن أوجه الصرف لهذه الميزانية والمبلغ المتبقي من المليارات الثلاثة المسحوبة من الاحتياطي العام.

وأوضح أن المبلغ المقدر لميزانية تعزيز وزارة الدفاع وصفقات التسليح التي تتضمن صفقة "اليورو فايتر" هو 6 مليارات و200 مليون دينار..3 مليارات و200 مليون دينار منها من الميزانية العامة ..و 3 مليارات تسحب من الاحتياطي العام.

وأشار العدساني إلى أن هذه الاعتمادات تشكل أكثر من نصف الاعتمادات التي خصصت لتعزيز ميزانية الدفاع منذ الاستقلال ولغاية الآن حيث صدرت منذ الاستقلال 8 مشاريع بقوانين بشأن تعزيز ميزانية التسلح من الاحتياطي العام وبلغت قيمتها وفقا لهذه القوانين 6 مليارات و800 مليون دينار

وذكر أن أكبر صفقة تمت بعد الغزو الغاشم بقيمة 3 مليارات ونصف المليار وفقا للقانون رقم 46 لسنة 1992.

واعتبر العدساني أن المجلس الماضي "سلق" هذا القانون ولم يدقق في الأمور التفصيلية بأن جعل نصف المبلغ من الميزانية العامة والنصف الآخر من الاحتياطي العام.

وقال إن موضوع الميزانية الاستثنائية تمت تغطيته دستوريًا ولا توجد شبهة دستوريًا ولكن له عواقب مالية في المستقبل ونحن نتحمل عواقب مجالس سابقة سواء في حساب العهد أو ميزانية التسليح.

وقال إن الخلل هو في عدم وجود ميزانية مقدرة وعدم تقديم حساب ختامي لمدة سنتين ماليتين وكان الأصل أن يقوم المجلس الماضي بوضع كامل المبلغ ضمن الميزانية العامة وأن يتم تقديم تقدير سنوي لكي يتم الصرف بناء عليه وأيضا تقديم حساب ختامي.

وذكر أن المجلس الماضي أعطى للحكومة صكًا لمدة عشر سنوات بأن تلتزم الحكومة فقط بالصرف على التسليح والمعدات بدون تقديم ميزانية وتقديرات سنوية وغيب المجالس القادمة عن هذا الأمر.

في موضوع آخر أكد العدساني أن تقديرات الحكومة للميزانية العامة للدولة بمبلغ 20 مليار دينار غير صحيحة بدليل انهم قدموا في لجنة الميزانيات رقمًا آخر بمبلغ 21 مليارًا ونصف المليار دينار.

وبين أن الحكومة تصرف على الميزانية أكثر مما هو مقدر فيها ويتم السحب من حساب العهد الذي تضخم من 196 مليون دينار في السنة المالية 1993 / 1994 إلى أن وصل 6 مليارات دينار حاليًا.

وأكد أن هناك تجاوزات وعدم مبالاة وأمورًا يجب معالجتها إما محاسبيًا أو باتخاذ الإجراءات القانونية والإحالة للنيابة العامة لافتًا إلى التجاوزات والاختلاسات التي حصلت في مكتب لندن وأحيلت إلى النيابة العامة.

وشدد على انه من المفترض أن تتم معالجة حسابات العهد سنويًا وعدم تركه يتراكم سنويًا ككرة الثلج ما يؤثر سلبًا على الحساب الختامي

طالب وزير الصحة باتخاذ اجراءات فورية لتوضيح ملابسات الأمر

الدوسري : 31 عيادة طبية تعمل من دون ترخيص

ناصر الدوسري

طالب النائب ناصر الدوسري وزير الصحة الشيخ باسل الحمود باتخاذ اجراءات فورية لتوضيح ملابسات وجود نحو ٣١ عيادة طبية في البلاد تعمل بلا تراخيص طبية.

وقال الدوسري في تصريح صحافي إن ادارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة مسؤولة عن وجود نحو ٣١ عيادة طبية غير مرخصة منذ اكثر من سبعة اشهر من دون ان تحرك ساكنا.

وأشار إلى ان الكتاب الذي تناقلته وسائل التواصل الاجتماعية من ادارة التراخيص الطبية والذي يفيد نحو ٣١ عيادة طبية في البلاد تعمل بلا تراخيص طبية يعتبر كارثة حقيقية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.وتساءل الدوسري عن الاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة تجاه هذه العيادات التي على علم بعملها من دون ترخيص طبي منذ اغسطس الماضي ومن سمح لها بالعمل مطالبا الوزير بمحاسبة المسؤولين عن حدوث هذه الفوضى غير المقبولة في كل الاحوال.

وشدد الدوسري على ضرورة ان تصدر وزارة الصحة بيانا واضحا تبين فيه الاجراءات التي اتخذتها وملابسات هذا الموضوع ووضع عقوبات رادعة تجاه كل من تسول له نفسه المتاجرة بصحة المرضى

نظراً لأسعارها المرتفعة

المطيري يطالب بدعم الدولة للأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن تدعم الدولة الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض المزمنة.

وجاء في مقدمة الاقتراح ما يأتي:

نظراً للمعاناة الشديدة لمرضى الأمراض المزمنة وحاجاتهم الماسة لبعض الأدوية الضرورية وغير المتوافرة لدى الدولة أو أن أسعارها مرتفعة بحيث تشكل عبئا ماليا باهظا على فئة المتقاعدين ومحدودي الدخل وبما أن الدولة أخذت على عاتقها والتزمت بالرعاية الصحية للمواطنين لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أن تدعم الدولة الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والشرايين وضغط الدم والسكر والكلى والجهاز العصبي والروماتيزم وغيرها من الأمراض